جَمْـــع أَشكالِ الحديثِ الضعيفِ

لمحمد بن حسَن بن هِمّات الدمشقي

١٠٩١هـ - ١١٧٥هـ

رحمه الله تعالى

نسَخَها وراجعها

أ.د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فهذه رسالةٌ صغيرةُ الحجْمِ؛ إذْ لا تتجاوز ثلاثَ صفحاتٍ في أصْلها المخطوط، لكنها عظيمةُ الفائدة؛ لِمَا فيها مِن اختصارٍ رائعٍ، إضافةً إلى أَمرٍ آخر، تمتاز به الرسالة، ألا وهو الابتكار لطريقة عَرْض الموضوع الذي تَوَجَّهتْ له، وهو: (جَمْعُ أشكالِ الحديثِ الضعيفِ)، فليست هذه الرسالة تقليديّةً في عَرْض الموضوع.

وهذان الأمران مِن أهمّ أسباب تَوَجُّهي لتحقيق الرسالة.

وإنّي أَقرأُ في هذه الرسالة اللطيفة أمرين مهمّين:

الأوّل: أنها وثيقةٌ ناطقةٌ بالشهادة للمحدِّثين -رحمهم الله- بالذكاء والعبقرية في خِدمتهم لحديث رسول الله ﷺ؛ فمَن شكَّ أو شَكَّك في ذكائهم وعبقريتهم؛ فلْينظر هذه الرسالة؛ ولْيَستحيي أنْ يقول فيهم وفي منهجهم عَكْس واقع الحال.

الثاني: أهمية هذه الرسالة في دراسة وتدريس علوم الحديث؛ فهي مما يَخدم المشتغلين بتدريس علوم الحديث بهذه الدقة والتيسير والإيجاز!

وإني لأعجَبُ مِن عدم نَشْرها رُغم هذه الخصائص، فقد بحثتُ فلم أَقف

عليها منشورةً، أو مُنتَشَلةً مِن مَخْبَئها! ولعل السبب هو صِغَرُ حجمها بين المؤلفات الأكبر منها، وكم يُخفي الصغيرَ صورةُ الكبير، لكن، "كم في الزوايا مِن خبايا"!

وهي مخطوطةٌ محفوظةٌ بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، في مكتبة عارف حكمت، في مجموع برقم ٨٠/٦٦.

ومؤلف الرسالة، أو قُلْ: مُبْتَكِرُها، هو: الشيخ محمد بن حسَن بن هِمّات الدمشقي، رحمه الله تعالى، المتوفى سنة ١١٧٥هـ. ومِن جميل الموافقة أنّ مؤلفها له عنايةٌ خاصةٌ بنزهة النظر، وله عليها أَكثرُ مِن كتابٍ أو رسالة.

وهي رسالةٌ صوّرتُها ونسخْتُها أيام الشباب بزعمِ تحقيقها، منذ عشرات السنين، لكنها بقيتْ عندي في الحبْس، ولعلّني تأثّمتُ الآن؛ فقلتُ: أُخرِجُها مِن محبسِها؛ لعل الله تعالى يُكْرِم مؤلِّفَها بتجدّدِ ثوابها، ويُكْرمني معه، وينفع بها عباده. فأعدتُ قراءتها وإعدادها للنشر، ولله الحمد والشكر.

ترجمة المؤلف

لن أطيل في تفاصيل ترجمته وفي الإحالات على الحواشي؛ مراعاةً للغرض مِن تأليف الرسالة: الابتكار والاختصار في حصْر أشكال الحديث الضعيف، فأقول:

هو شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن حسن همّات زاده الحنفي التركماني الأصل، الدمشقي، القسطنطيني، مشتغلٌ بعلومِ الحديث والأصولِ وغيرها.

ولد عام ١٠٩١هـ في دمشق، ورحل إلى مكة، ثم سافر إلى القسطنطينية، وتوفي بمصر عام ١١٧٥هـ.

ومِن جميل الموافقات أنّه له نوعُ اختصاصٍ بنزهة النظر والنخبة؛ له عدة مؤلفاتٍ حولها.

مِن تصانيفه:

١- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي.

٢- التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة.

٣- انتقاد المغني عن الحفظ والكِتاب بقولهم: لم يَصح شيءٌ من الأحاديث في هذا الباب.

٤- اصطلاحات المحدثين.

٥- شرح نخبة الفِكَر.

٦- نتيجةُ النظر في عِلم الأثر.

٧- قلائد الدرر على نتيجة النظر في عِلم الأثر (ولعله الذي قبله).

٨- الفتح المبين في جواز الدعاء وإهداء ثواب الأعمال لسيد المرسلين.

٩- القول الأظهر في جوازِ لبْسِ الأحمر.

١٠- رسالةٌ في جمع أشكال الحديث الضعيف. وهي رسالتنا هذه، ولم نجد من أدرجها ضمن مؤلفاته؛ ولعل سبب ذلك صغر الرسالة، أو لعلها تكون داخلةً في بعض الرسائل المتعلقة بموضوع الرسالة نفسه، كـ"اصطلاحات المحدثين"، أو "نتيجة النظر في علم الأثر".

وهذه الرسالة لها قيمةٌ خاصة؛ وذلك أنها -على صغرها- مبْتَكَرة مختَصَرة، جامعةٌ لأشكال الحديث الضعيف، حاصرةٌ لها.

صورة المخطوط:

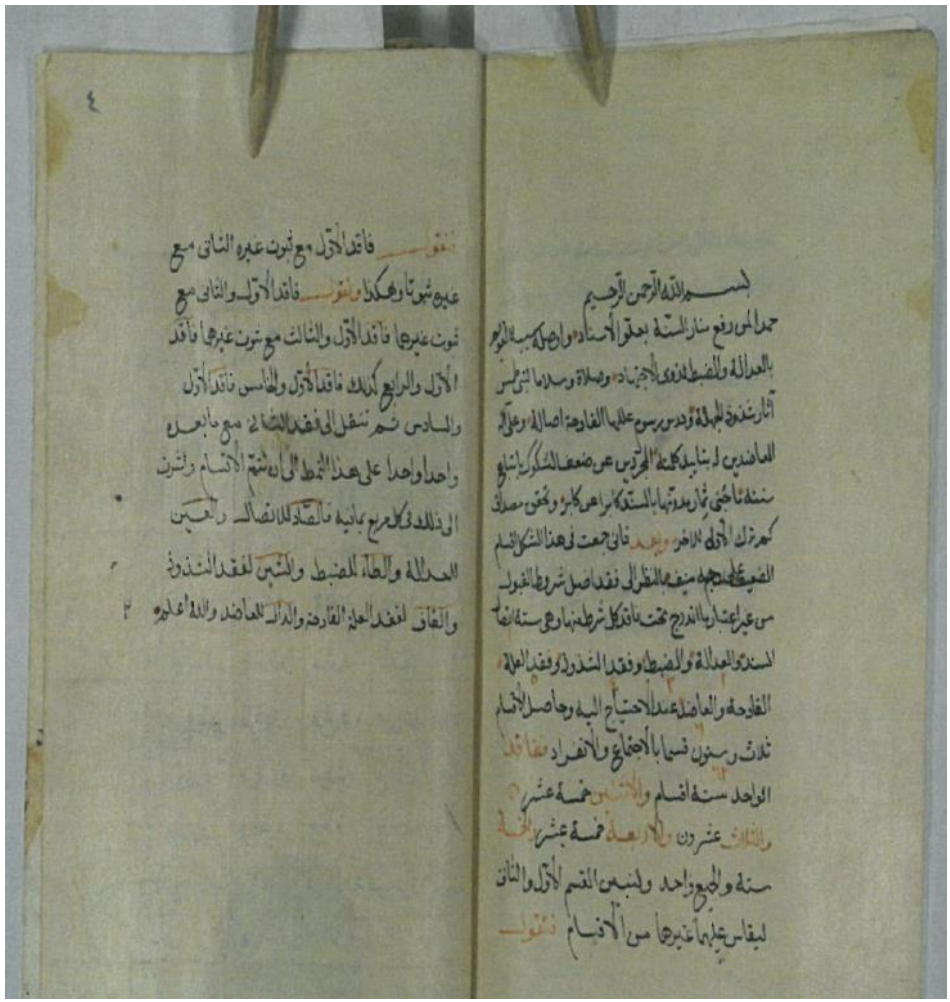

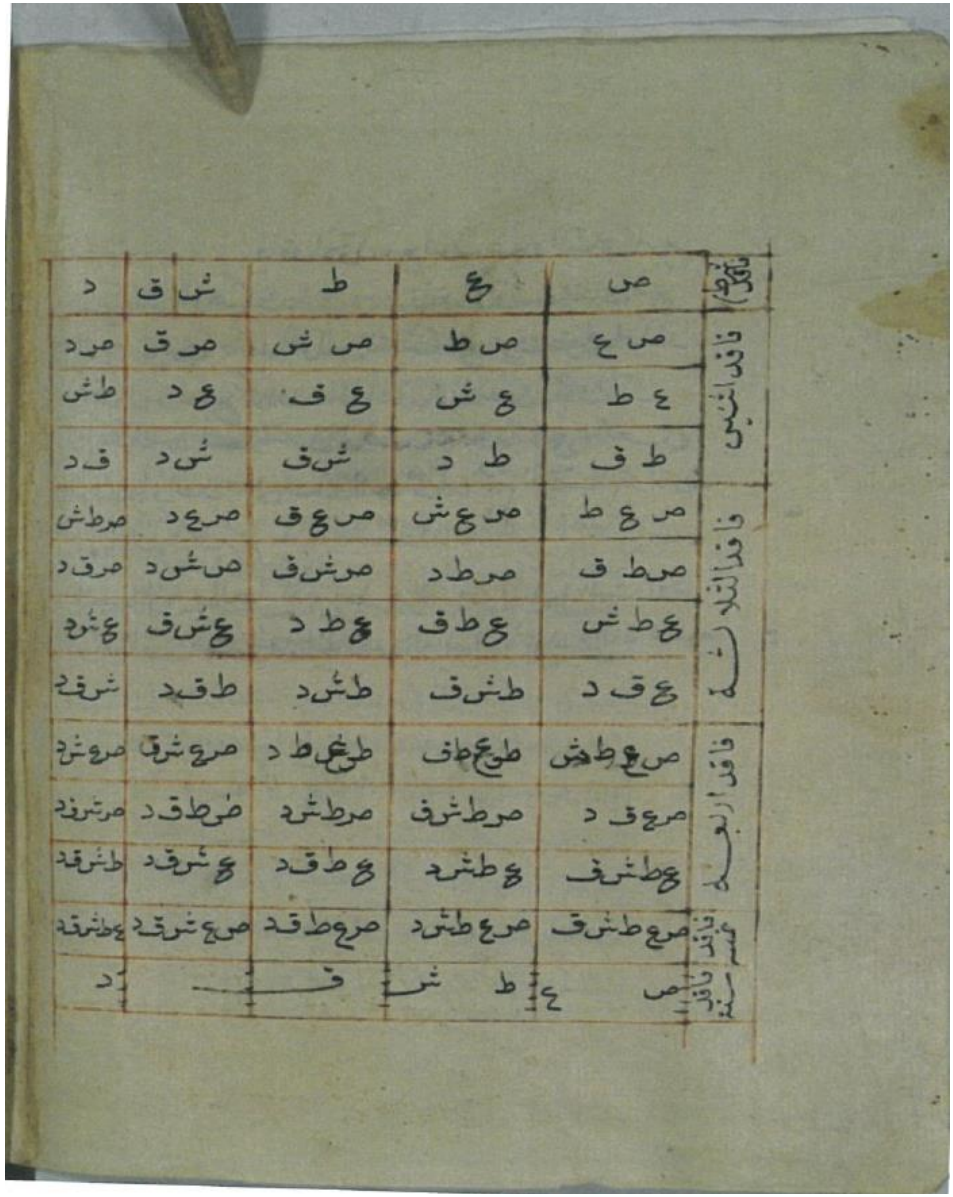

وفيما يلي نص الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن رَفَعَ منار السنّة بعلوّ الإسناد، وأوصله سببَه القويم بالعدالة والضبط لذوي الاجتهاد، وصلاةً وسلاماً لنبيٍّ طَمَسَ آثارَ شذوذِ الجهَالة، ودَرَسَ رسومَ عِلَلِها القادحةَ أصالةً، وعلى آله العاضدين له بتأييد كلمته، المجرَّدين عن ضعف الشكوك باتّباع سنته، ما جُنِيَ ثِمارُ مدوَّنِها بالسند كابراً عن كابر، وتحقَّقَ مِصْداقُ: "كم تَرَكَ الأوّل للآخر!".

وبعد:

فإني جمعت في هذا الشكل أقسامَ الضعيفِ على وَجْهٍ مُنِيف، بالنظر إلى فقْدِ أَصْلٍ شروط القبول -مِن غيرِ اعتبارِ ما اندرج تحت فاقدِ كل شرطٍ منها- وهي ستةٌ:

١- اتصال السند. ٢- والعدالة.

٣- والضبط. ٤- [والسلامة مِن][٥٤٤] الشذوذ.

---

(٥٤٤) في الأصل: "فقْد الشذوذ". والصواب ما أثبتُّ؛ وأمّا فقْد الشذوذ فليس طعناً في الحديث، وإنما هو شرطٌ مِن شروط ثبوته، ولكن لا يقال له: فقْد الشذوذ، وإنما: السلامة مِن الشذوذ، أقول هذا بالرغمِ مِن أنّ لعبارةِ النسخة الخطّيّة وجْهاً، وذلك بالنظرِ إلى أنّه في مقامِ عَدِّ أشكالِ الحديثِ الضعيف، لا مقامَ عَدِّ الحديث المقبول، لكن مع ذلك فإنّ هذا ينبغي أن يُعْكس في فقْد بعض هذه الشروط؛ وذلك لأنّ هذه الشروط الستة، بعضها شروطُ إيجابٍ، كما هو الحال بالنسبة للشروط الثلاثة الأُوَلِ منها، والشرطِ السادس، بخلاف الشرطين: الرابع والخامس، فإنهما بعكس ذلك؛ إذْ هما شرْطان سلبيّان؛ فهُمَا شرْطا انتفاءٍ لا إيجابٍ. ولهذا فسأستمرّ على هذه النظرة في قراءة هذه الرسالة؛ فأُكرّرُ مثل هذا التنبيه في مواضعه مِن الرسالة.

٥- [والسلامة مِن][545] العلة القادحة.

٦- والعاضد -عند الاحتياج إليه-.

وحاصل الأقسام ثلاثة[٥٤٦] وستون قسماً، بالاجتماع والانفراد.

ففاقد الواحد: ستة أقسام.

والاثنين: خمسة عشر.

والثلاثة: عشرون.

والأربعة: خمسة عشر.

والخمسة: ستة.

والجميع: واحد.

ولْنُبيّن القسم الأوّل والثاني؛ ليقاس عليهما غيرُهما من الأقسام.

فنقول:

[القسم الأول][٥٤٧]: فاقد [واحدٍ][٥٤٨] مع ثبوت غيره.

[القسم][٥٤٩] الثاني مع غيره ثبوتاً.... وهكذا.

ونقول:

---

(٥٤٥) في الأصل: "فقْد العلة". والصواب ما أثبتُّ؛ وأمّا فقْد العلة فليس طعناً في الحديث، وإنما هو شرطٌ مِن شروط ثبوته، ولكن لا يقال له: فقْد العلة، وإنما: السلامة مِن العلة.

(٥٤٦) في المخطوط: "ثلاث" وهو خطأ.

(٥٤٧) هذا ليس في الأصل، زِدتُهُ للتوضيح؛ لأن هذا هو المقصود.

(٥٤٨) في الأصل: "الأول". ولكن الصواب ما أثبتُّ بأن يقال: "فاقد واحدٍ"؛ لأن هذا هو المقصود، أيْ: أيّ واحدٍ مِن الشروط الستة، وليس المراد فَقْدَ الشرط الأول فقط.

(٥٤٩) زيادةٌ مِن عندي على الأصل للتوضيح.

فاقد الأوّل والثاني مع ثبوت غيرهما.

فاقد الأول والثالث مع ثبوت غيرهما.

فاقد الأوّل والرابع كذلك.

فاقد الأوّل والخامس.

فاقد الأوّل والسادس.

ثم ننتقل إلى فقْد الثاني مع ما بعده، واحداً واحداً على هذا النمط، إلى أن تتم الأقسام.

وأشرت إلى ذلك في كل مربّع بما فيه.

فالصّاد: للاتصال.

والعين: للعدالة.

والطاء: للضبط.

والشين: لفقْد [شرْط السلامة من](٥٥٠) الشذوذ.

والقاف: لفقد [شرْط السلامة مِن](٥٥١) العلة القادحة.

والدال: للعاضد.

والله أعلم.

---

(٥٥٠) ما بين المعكوفين زيادة مِن عندي؛ لأن الأصل أن يُعبِّر بذلك، أو يقول: الشذوذ؛ لأن هذا هو سبب ضعْف الحديث، أعني: وجود الشذوذ. أمّا نفْيه فعلامةُ صحةٍ في الحديث.

(٥٥١) ما بين المعكوفين زيادة مِن عندي؛ لأن الأصل أن يُعبِّر بذلك أو يقول: والعلّة القادحة؛ لأن هذا هو سبب ضعْف الحديث، أعني وجود العلة القادحة. أمّا نفْيها فعلامةُ صحةٍ في الحديث.

[جدولٌ لجمْعِ أشكال الحديث الضعيف](٥٥٢)

فاقِد شرط	ص	ع	ط	ش	ق	د
فاقد اثنين	ص ع	ص ط	ص ش	ص ق		ص د
	ع ط	ع ش	ع ق	ع د		ط ش
	ط ق	ط د	ش ق	ش د		ق د
فاقد ثلاثة(٥٥٣)	ص ع ط	ص ع ش	ص ع ق	ص ع د		ص ط ش
	ص ط ق	ص ط د	ص ش ق	ص ش د		ص ق د
	ع ط ش	ع ط ق	ع ط د	ع ش ق		ع ش د
	ع ق د	ط ش ق	ط ش د	ط ق د		ش ق د
فاقد أربعة	ص ع ط ش	ص ع ط ق	ص ع ط د	ط ع ش ق		ص ع ش د
	ص ع ق د	ص ط ش ق	ص ط ش د	ص ط ق د		ص ش ق د
	ع ط ش ق	ع ط ش د	ع ط ق د	ع ش ق د		ط ش ق د
فاقِد خمسة	ص ع ط ش ق	ص ع ط ش د	ص ع ط ق د	ص ع ش ق د	ص ط ش ق د (٥٥٤)	ع ط ش ق د
فاقد الستة (٥٥٥)	ص	ع	ط	ش	ق	د

(انتهت الرسالة، والحمد لله رب العالمين)

---

(٥٥٢) فصارَ مجموع هذه الأشكال: ٦٣ شكلاً مِن أشكال الحديث الضعيف، وذلك يُعدُّ حصراً لصور الضعف المتوقعة.

(٥٥٣) في الأصل: (الثلاثة)، والصواب أن يقول: فاقدُ ثلاثةٍ، أَيْ: أيُّ ثلاثةٍ مِن الشروط، وليس ثلاثةً بِعَيْنِها.

(٥٥٤) هذا الحقل سقط مِن نسخةِ المخطوط خطأً؛ فاستدركتُهُ، وقد نبهْتني عليه طالبةٌ مِن طالباتي، مشكورةً.

(٥٥٥) في الأصل: (ستة)، والصواب ما أثبته؛ لأن المقصود الستة الشروط المعروفة، وليست ستةً مجهولةً.